

إنتاج روسيا النفطى ينخفض إلى 11.3 مليون برميل يوميا



المسجل في أكتوبر 2018، خط الأساس للاتفاق الذي أبرمه المنتجون.

وقال وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك إن روسيا خفضت إنتاجها النفطي بمقدار 97 ألف برميل يوميا في فبراير شباط، مقارنة مع المستوى المسجل في أكتوبر تشرين الأول. وأضاف أن روسيا ستصل إلى الخفض المستهدف خلال الربع الأول.

وتستخدم وريتزر نسبة 7.33 لطن إلى البرميل. وسيراجع المنتجون من أوبك وخارجها الاتفاق وخفضت جميع الشركات الروسية الكبرى إنتاجها النفطي، وقلصت روسنفت، أكبر منتج للنفط في روسيا، إنتاجها بنسبة 0.6 بالمئة، بينما خفضت لوك أويل ثاني أكبر منتج في روسيا إمداداتها بنسبة 0.5 بالمئة على أساس شهري.

وانخفض إنتاج جازبروم نفط، الذراع النفطية لشركة الغاز العملاقة جازبروم، 1.9 بالمئة الشهر الماضي. وبلغ حجم صادرات النفط الروسية عبر خطوط الأنابيب في فبراير 4.480 مليون برميل يوميا، ارتفاعا من 4.313 مليون برميل يوميا في يناير.

وانفتحت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) مع منتجي نفط آخرين كبار بقيادة روسيا على خفض إنتاجهم المجمع بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا اعتبارا من الأول من يناير لتحقيق التوازن في السوق ودفع الأسعار إلى الارتفاع. ومن بين ذلك، تعهدت روسيا بخفض إنتاجها بمقدار 228 ألف برميل يوميا عن المستوى

أظهرت بيانات من وزارة الطاقة أن إنتاج روسيا من النفط بلغ 11.34 مليون برميل يوميا، بانخفاض بنحو 75 ألف برميل يوميا عن مستويات أكتوبر الذي يمثل خط الأساس لاتفاق عالمي لخفض إنتاج النفط، لكن يظل هذا الخفض دون المستهدف في الاتفاق.

ويقل هذا أيضا عن 11.38 مليون برميل يوميا في يناير. وبلغ إنتاج النفط 43.303 مليون طن، مقارنة مع 48.113 مليون في يناير.

وجاءت بيانات الإنتاج متماشية مع ما أبلغ به مصدر رويترز. وخفضت جميع الشركات الروسية الكبرى إنتاجها النفطي، وقلصت روسنفت، أكبر منتج للنفط في روسيا، إنتاجها بنسبة 0.6 بالمئة، بينما خفضت لوك أويل ثاني أكبر منتج في روسيا إمداداتها بنسبة 0.5 بالمئة على أساس شهري.

وانخفض إنتاج جازبروم نفط، الذراع النفطية لشركة الغاز العملاقة جازبروم، 1.9 بالمئة الشهر الماضي.

وبلغ حجم صادرات النفط الروسية عبر خطوط الأنابيب في فبراير 4.480 مليون برميل يوميا، ارتفاعا من 4.313 مليون برميل يوميا في يناير. وانفتحت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) مع منتجي نفط آخرين كبار بقيادة روسيا على خفض إنتاجهم المجمع بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا اعتبارا من الأول من يناير لتحقيق التوازن في السوق ودفع الأسعار إلى الارتفاع.

ومن بين ذلك، تعهدت روسيا بخفض إنتاجها بمقدار 228 ألف برميل يوميا عن المستوى

«اتحاد الصناعة»: أبطأ نمو للشركات البريطانية منذ إبريل 2013



هذا أقل مستوى منذ إبريل نيسان 2013 عندما كانت بريطانيا مازالت تتعافى من الأزمة المالية العالمية. وتتوقع الشركات ضعفا مضافا في الأشهر الثلاثة المقبلة حيث من المقرر أن تنسحب بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي الذي ظلت فيه لأكثر من 40 عاما. ولم تتل رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي بعد دعم البرلمان لاتفاق انفصال انتقالي لكنها مهدت السبيل لتأجيل مؤقت للانسحاب لما بعد الموعد المحدد في 29 مارس.

قال اتحاد الصناعة البريطاني أمس الأحد إن الشركات البريطانية نمت ببطء وتيرة في نحو ست سنوات على مدى الأشهر الثلاثة الماضية بسبب المخاوف من انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق وتنامي القيود التجارية العالمية. ونزل مؤشر الاتحاد لنشاط القطاع الخاص في الأشهر الثلاثة الماضية إلى -3 في فبراير من صفر في يناير.

«ستاندر آند بورز»: نظرة سلبية لمستقبل اقتصاد لبنان



وقالت وكالة «ستاندر آند بورز» للتقييم المالي إن تشكيل الحكومة في لبنان يجب أن يحسن ثقة المستثمرين مما سيدعم احتياجات التمويل الحكومي في 2019. وأبقت الوكالة على تصنيفها الائتماني السيادي للبنان عند (B-) وخفضت النظرة المستقبلية من مستقرة إلى سلبية. وتحدثت الوكالة حينذاك عن تزايد الضغوط على السيولة في لبنان، مشيرة إلى أن استجابة حكومة لبنان لزيادة المخاطر على الاستقرار المالي ستشمل إعادة جدولته ديون، بما قد يشكل تحلفاً عن السداد، بموجب تعريف موديز نفسها.

وقالت وكالة «ستاندر آند بورز» للتقييم المالي إن تشكيل الحكومة في لبنان يجب أن يحسن ثقة المستثمرين مما سيدعم احتياجات التمويل الحكومي في 2019. وأبقت الوكالة على تصنيفها الائتماني السيادي للبنان عند (B-) وخفضت النظرة المستقبلية من مستقرة إلى سلبية، بحسب «رويتزر». وتوقعت «ستاندر آند بورز» في تقريرها لمراجعة تصنيف الديون السيادية للبنان، أن تبقى محركات النمو التقليدية في لبنان مثل

تشديد السياسة النقدية تضر بقدرة الولايات المتحدة على المنافسة

أميركا تطلب من الصين إلغاء رسوم جمركية على منتجات المزارع

◆ المكسيك تتطلع لأهداف أميركية جديدة في النزاع بشأن رسوم الصلب

أشار البنك المركزي في الأونة الأخيرة إلى أنه سيتبنى قبل رفع آخر في إقرار بتنامي المخاوف بشأن الأفق الاقتصادية وسط تقلبات في الأسواق المالية وتباطؤ النمو العالمي وحرب تجارية بين الولايات المتحدة والصين.

وقال ترامب "لدينا رجل مهذب في مجلس الاحتياطي الاتحادي يجيئ التشديد الكمي. نريد دولارا قويا، ولكن نتحلى بالمنطق... هل يمكن تصور إذا ما تركنا أسعار الفائدة كما هي... إذا لم نلجأ للتشديد الكمي، كان هذا سيفقد لسعر أقل للدولار قليلا". وغالبا ما تعزز العملة الضعيفة قدرة صادرات البلد على المنافسة.

كما قال قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إنه طلب من الصين إلغاء رسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية المستوردة من الولايات المتحدة على الفور نظرا لأن المباحثات التجارية تضي على نحو جيد.

وأجل ترامب خططا لفرض رسوم جمركية نسبتها 25 بالمئة على السلع الصينية يوم الجمعة.

وقال ترامب على تويتر "طلبت من الصين إلغاء جميع الرسوم الجمركية المفروضة على منتجاتنا الزراعية على الفور (بما في ذلك لحوم الأبقار والخنزير، الخ) استنادا إلى حقيقة أننا نمضي في مباحثات التجارة على نحو جيد،" مشيراً إلى أنه لم يرفع الرسوم الجمركية على السلع الصينية إلى 25 بالمئة من عشرة بالمئة في الأول من مارس آذار كما كان مقررا من قبل.

وأردف قائلا "هذا مهم جدا لمراعينا العظماء، ولي". وقالت الصين في بيان إنها ترحب بتأجيل فرض الرسوم الجمركية الأمريكية.

وفي إيجاز منفصل بيكين، قال مسؤول في الحكومة الصينية إن البلدين يعملان على الخطوات التالية، لكنه لم يخض في تفاصيل.

وقال قوه وي من المتحدث باسم المؤتمر الاستشاري الصيني "توصل الصين والولايات المتحدة لاتفاق مفيد للطرفين ومرجح لكليهما في أقرب وقت ممكن، ليس بالأمير الجيد فقط للبلدين، لكنه نيا جيد أيضا للاقتصاد العالمي".



الصلب" ودد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انتقاده لمجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) وقال إن تشديده السياسة النقدية يسهم في قوة الدولار ويضر بقدرة الولايات المتحدة على المنافسة.

وقال ترامب خلال مؤتمر "أريد دولارا قويا، لكن أريده دولارا مفيدا لبلدنا وليس دولارا قويا لدرجة تمنعنا من التعامل مع الدول الأخرى."

وجعل ترامب الاقتصاد جزءا رئيسيا من برنامج السياسي وانتقد مرارا مجلس الاحتياطي ورئيسه جيروم باول، الذي عينه هو شخصيا في المنصب، بسبب رفع أسعار الفائدة.

ويعد أن رفع أسعار الفائدة أربع مرات العام الماضي،

قالت مسؤولة مكسيكية كبيرة إن بلادها قد تفرض قريبا رسوما على منتجات أمريكية إضافية في ظل تعديلات لقائمة الأهداف المنقاة للرد على الرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في عام 2018 على الصلب والألومنيوم.

وأبلغت لوز ماريا دي لا مورا، وكيه وزارة الاقتصاد المكسيكية، رويترز بأنه إذا لم تلغ الحكومة الأمريكية الرسوم المفروضة على الصلب والألومنيوم، فإن حكومة المكسيك ستصبح لديها قائمة جاهزة ومعدلة بالأهداف الأمريكية خلال نحو شهرين.

أضافت "تُجرى تقييمًا، وهناك منتجات من القطاع الزراعي. ومن المحتمل أن نضيف منتجات جديدة ونخرج البعض، فضلا عن (منتجات) في القطاع الصناعي وقطاع

تركيا ستخفض معدل التضخم إلى 6-7 بالمئة



لا يناسبنا".

وأظهر استطلاع للرأي أجرته رويترز أن التضخم السنوي تجاوز 20 بالمئة في يناير، ومن المتوقع أن تظهر بيانات يوم الاثنين انخفاض طفيفا إلى 19.9 بالمئة في فبراير.

وتسببت الضبابية السياسية ومخاوف المستثمرين بشأن السياسة النقدية لأردوغان في هبوط قيمة الليرة التركية عام 2018، وبلغت خسائرها نحو 30 بالمئة مقابل الدولار مما قاد التضخم إلى الصعود لأكثر من 25 بالمئة في أكتوبر.

والتضخم مرتفع منذ ذلك الحين، لكنه دون سعر الفائدة الذي رفعه البنك المركزي 6.25 نقطة إلى 24 بالمئة في سبتمبر.

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن معدل التضخم في تركيا سيهبط إلى ستة أو سبعة في المئة، مقارنة مع 19-20 بالمئة حاليا، لكنه لم يوضح كيف يسعى للوصول إلى هذا الهدف.

وقال أردوغان "احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي بلغ 100 مليار دولار (عندما تولينا المسؤولية)... سنمضي قدما مع تعزز قوة بنكنا المركزي من جديد. معدل التضخم سيهبط إلى 6-7 بالمئة. معدل التضخم من 19-20 بالمئة

القيمة السوقية للأسهم قفزت 9.8 بالمئة لـ 823 مليار جنيه

خفض الفائدة يحلق بمكاسب الأسهم المصرية



على صعيد المؤشرات، قفز المؤشر الرئيسي للبورصة «إيجي إكس 30»، بنسبة 13.56% عند مستوى 14803 نقاط في إغلاق تعاملات شهر فبراير الماضي مقابل نحو 13035 نقطة بإغلاق ديسمبر الماضي مضيفاً نحو 1768 نقطة.

وارتفع مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة «إيجي إكس 70»، بنسبة 3.7% خلال تعاملات الشهرين الماضيين لينتهي جلسة الخميس الماضي عند مستوى 719 نقطة، مقارنة بنحو 693 نقطة عند إغلاق تعاملات شهر ديسمبر 2018 مضيفاً نحو 26 نقطة.

وامتدت المكاسب إلى المؤشر الأوسع نطاقاً «إيجي إكس 100»، والذي ارتفع بنسبة 4.9% عند مستوى 1812 نقطة في إغلاق تعاملات جلسة الخميس الماضي، مقابل نحو 1727 نقطة في إغلاق تعاملات شهر ديسمبر الماضي مضيفاً نحو 85 نقطة.

تمكنت البورصة المصرية من تحقيق مكاسب قياسية منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر فبراير الماضي، وذلك بدعم عدد من المحفزات أهمها قيام البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة. وقررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها الأخير خلال الشهر الماضي، تخفيض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع 100 نقطة أساس ليسجل مستوى 15.75% و16.75% على الترتيب.

ووفقاً لبيانات البورصة المصرية وخلال تعاملات شهرين يناير وفبراير الماضيين، ارتفع رأس المال السوقي لأسهم الشركات المدرجة بنسبة 9.8% راجعاً نحو 73.6 مليار جنيه بعدما قفز إلى مستوى 823.3 مليار جنيه بنهاية تعاملات جلسة الخميس الماضي، نهاية شهر فبراير، مقابل نحو 749.7 مليار جنيه في نهاية تعاملات شهر ديسمبر الماضي.

«الإسلامي للتنمية» يؤكد مواصلته دعم المشاريع بالمغرب

أكد رئيس البنك الإسلامي للتنمية الدكتور بندر محمد حمزة حجار، أن البنك سيواصل دعم جهود الحكومة المغربية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتضمن خطة عمله لسنة 2019 مشاريع جديدة بالمغرب.

وأشار حجار، في تصريح صحفي عقب زيارة تفقدية قام بها لمحطة القطارات الرباط أكداً، إلى أن البنك الإسلامي للتنمية ساهم في تمويل ثلاث محطات للقطارات الفائقة السرعة، ومن ضمنها المشروع المغربي الجديد.

وأشار إلى أن هذا المشروع ساهم في تحقيق أثر تنموي وخفض الوقت الذي يقطعه المسافرين، بالإضافة إلى زيادة عددهم، وإحداث فرص الشغل وتقليص حجم التلوث.

كما أشاد رئيس البنك الإسلامي للتنمية بمستوى إنجاز مشروع تجهيز محطات القطارات فائق السرعة، وذلك عقب زيارته لكل من محطتي الرباط والدار البيضاء الخاصتين بهذا القطار.

البنوك الإستونية تتضرر جراء غسل الأموال

ذكر مسؤول رفيع المستوى في بنك لومينور الإستوني أن السلطات حددت فقط جزءاً صغيراً من عملية غسل الأموال الجارية.

وقال إريك راسون، المدير التنفيذي في بنك لومينور، في حوار مع صحيفة آرييايف الإستونية المالية، إنه لم يتم «رصد وضبط سوى نسبة صغيرة تبلغ أقل من 10% من عملية غسل أموال حديثة». وأضاف، في التصريحات التي أوردتها وكالة بلومبرج الأمريكية، أن من المحتمل أن تكون أغلب البنوك في إستونيا قد تضررت جراء غسل الأموال. وتأتي التصريحات عقب مزاعم ضد بنك «سويد بنك ايه بي» السويدي المقرض الذي يهيمن على الصناعة المالية في منطقة البلطيق، مما يربطه بقضية غسل أموال إستونية بقيمة 230 مليار دولار أمريكي، وهي القضية التي طالت بنك «دانسك بنك ايه /إس».